لان نسخه كمعوس

عن جمع المكسر فان حكمه ليس كذلك لما قد علم انه معرب بالحركات
الثلث فلا يرد ما قيل الاحتراز ليس لانه علم بل لانه لا يشاركه في
هذا الحكم قوله اجراء للفرع على وتيرة الاصل تحقيقا للتبعية ولئلا
يلزم للفرع مزية على الاصل فان قيل المزية لازمة بعد لان الاصل
معرب بالحروف والفرع معرب بالحركة قيل المزية لكون اعراب
الفرع بالحركة تحكمية ضرورية لعدم حرف الصالح للاعراب في اخره
بخلاف الاصل حيث يوجد في اخره حرف العلة الصالحة
للاعراب لاقامتها مقام الحركات قوله منقوصات واوية اي
معتلات لامية بالواو قوله اجوف واوي اي معتل عين بالواو
قوله لا يضاف الا الى اسماء الاجناس لانه موضوع لان
يتوسل به الى الوصف باسماء الاجناس مثل رجل ذو مال
بوصف الرجل بالمال بوسيلة ذو لا يتاتى الوصف الا به قوله
وانما اختاروا اسماء ستة اي انما اختاروا اسماء على هذا العدد
المعين لان الاصل في الاعراب بالحروف المثنى وجمع المذكر
السالم وقد اعرب كل منهما بالاعراب الثلثة فجعلوا في مقابلة
كل اعراب اسما يعرب بالحرف تحقيقا للمناسبة واما اختيارهم
هذه الاسماء بخصوصها دون غيرها من الاسماء المحذوفة الاواخر
لامرين احدهما انها مشابهة للمثنى والجمع في كون معانيها منبئة
عن التعدد فان الاب يستلزم الابن والاخ يستلزم الاخ
والحم يستلزم الزوج لان الحم ابو زوج المراة او اخوها او ابنها
والهن يستلزم المكره بكسر الراء فان الشي المستكره بفتح الراء

يستلزم

فيه لما صار اعراب الفرع بالحركة التي هي الاصل
والاصل بالحرف التي هي الفرع فلزم مزية الفرع على
الاصل بحيث نقل بعض المحققين الذي رأيته في دفع
اصادف جوابا عنه نقلت من غير نقل لما ذكر
ما ذكر من النقصان وهو حذف الاخر
لاجتماع الساكنين فان اصله سنهات
واسمه النقصان اعلم بحقيقة
الحال
منه

يستلزم المكره والفم يستلزم ذا الفم وذو يستلزم المصاحبين
ذا انهما وجود حرف في سنخ الكلمة بعد يصلح للاعراب ان او اخرها
حين اضيف الى غير ياء المتكلم واعرب بحسب السماع فجعل
اعرابها للتخفيف بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاواخر كيد
ودم فانه لم يوجد فيها حرف يصلح للاعراب حين اعرب قوله
وانما قيد بذلك المفهوم من هذا الكلام فائدة التقييد بكونه مضافا
الى مضمر وادرج فيه فائدة انه لم تنعكس بان جعل الاصل للاصل
والفرع للفرع فرتب على ذلك بقوله ولذلك قيد كون اعرابه
بالحروف بكونه مضافا الى مضمر فلا استدراك كما قيل وانما
يلزم الاستدراك لو لم يدرج فيه فائدة عدم الانعكاس قوله
والاصح اطلاق عشرين على ثنتين وايضا يلزم ان يقال
عشرين بفتح العين قوله ولما كان التقديري اقل اي اراد
ان الاولى ان يقدم اللفظي لظهور دلالته على المعاني المقتضية
للاعراب الا انه قدم التقديري لانه اقل والاقل يقدم ليتفرغ
الذهن للاكثر ثم بين اللفظي فاجمل في بيانه لكثرته وتعذر احاطته
حيث قال واللفظي فيما عداه قوله يعني تقدير الاعراب للاستثقال ا
اي اراد ان يفهم من ايراد مثل مسلمي بعد ايراد مثال قاضي بان
ان تقدير الاعراب للاستثقال كما يكون في الاعراب بالحركة
يكون في الاعراب بالحرف قوله فلم يبق علامة الرفع يعني
ان القلب يخرج الواو عن حقيقته فلا يكون الواو واوا
فلم يبق علامة الرفع الذي هو الواو بخصوصه بخلاف الادغام

Copyright © King Saud University